



Distr.
LIMITED

A/C.2/33/L.96
11 December 1978
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

اللجنة الثانية

البند ٥٩ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تونس : مشروع قرار *

مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د ل - ٦) و ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د ل - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير الى قرارها ١٨٧/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ،

وان تشير ايضا الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٤ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ (١) ،

* يقدم وفد تونس مشروع القرار هذا باسم الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

(١) اعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نشرات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.76.II.D.10) ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات .

وان تشير كذلك الى القرار ١٣٢ (د - ١٥) الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية فسي الجزء الاول من دورته الخامسة عشرة (٢) بشأن تزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية ، والى القرار ٦٥ (د ا - ٩) الذي اتخذه المجلس في الجزء الثالث (الوزارى) من دورته الاستثنائية التاسعة (٣) بشأن مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية ،

وان تحيط علما بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة عشرة ، وجدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وقد نظرت في البيان الذي ادلى به الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بما تم القيام به ، في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، من اعمال لاعداد سمات مفصلة لعمليات المستقبل بشأن مشاكل الديون ،

وان يساورها القلق لكون كثير من البلدان النامية تعاني صعوبات كبيرة في خدمة ديونها الخارجية وكونها غير قادرة على متابعة المشاريع الانمائية الهامة أو الشروع فيها ،

وان تلاحظ والقلق يساورها ان تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية تتسم بالركود ، وأن مرافق دعم موازين المدفوعات في البلدان النامية لم تكن كافية ،

واقتناعا منها بأن صافي تدفقات رؤوس الاموال ، ولا سيما ما يتعلق منها بالمساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص اشد البلدان تأثرا واقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ، من بين البلدان النامية ، يجب ان يزداد زيادة كبيرة وسريعة ،

وان تدرك ان غالبية البلدان النامية لا سبيل لها للوصول على الوجه اللائق الى اسواق رأس المال الدولية ، وان القروض في مثل هذه الاسواق انما تتاح ، على اية حال ، بمعدلات فائدة مرتفعة ولآجال قصيرة ،

١ - ترحب بقرار بعض البلدان المتقدمة النمو التي اتخذت ، فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، تدابير لتعديل المساعدة الانمائية الرسمية الثنائية المقدمة في الماضي ؛

٢ - تلاحظ مع هذا ، ان هذه التدابير لم تكن تنطبق على كثير من البلدان النامية التي تواجه مشاكل خطيرة والمينة تعيينا في الفقرة ٢ من منطوق قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ا - ٩) ؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/10015/Rev.1)

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون الملحق رقم ١٥ (A/33/15)

- ٣ - تهييب بجميع البلدان المتقدمة النمو ان تنفذ بالكامل ، فيما يتعلق بأشد البلدان تأثراً ، واقل البلدان نمواً ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان الجزرية من بين البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص أقلها نمواً ، الاتفاق المتعلق بمشاكل الديون الوارد في قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) ؛
- ٤ - تهييب كذلك بجميع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المختصة ان تنفذ احكام قرار مجلس التجارة والتنمية ١٣٢ (د - ١٥) بشأن تزايد عبء خدمة الديون في البلدان النامية ؛
- ٥ - ترحب بادراج البندين التاليين في جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :
- (أ) استعراض التنفيذ والاجراءات الاخرى التي قد يلزم اتخاذها عملاً بقرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ - ٩) ؛
- (ب) السمات المفصلة لمطيات المستقبل بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المهتمة بالأمر ؛
- ٦ - توصي بان تقوم المؤسسات المالية الانمائية المتعددة الأطراف بتخصيص موارد مالية اضافية للبلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون ؛
- ٧ - تحث جميع البلدان المتقدمة النمو على السعي في الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الى اتخاذ مقررات تتسم بالاتجاه المحلي بشأن مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية .